أبو هولي: تعزيز صمود اللاجئين وحماية الأونروا أولوية وطنية لمواجهة التحديات

رام الله- الحياة الجديدة- أكد عضو اللجنتين المركزية لحركة «فتح» والتنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، أن صمود اللاجئين وتمسكهم بحقوقهم الوطنية الثابتة، يشكلان الركيزة الأساسية في مواجهة المشاريع التي تستهدف قضيتهم وحقوقهم المشروعة.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها أبو هولي على رأس وفد من دائرة شؤون اللاجئين إلى مخيم عين عريك للاجئين بمحافظة رام لله والبيرة، للاطلاع على أوضاع المخيم، والوقوف على احتياجاته ومتطلباته، في إطار تعزيز الشراكة مع اللجان الشعبية، وتكريس التواصل الدائم مع مؤسسات المخيمات الفلسطينية، بما يخدم صمود اللاجئين ويحافظ على استقرار المخيمات في ظل التحديات المتصاعدة.

وأكد أبو هولي أهمية تعزيز دور المؤسسات المجتمعية والأهلية، ودعم وكالة «الأونروا» بما يمكنها من مواصلة أداء مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، مشيدا بما يجسده مخيم عين عريك من نموذج وطني، يعكس إرادة اللاجئين وصمودهم وتمسكهم بحق العودة إلى ديارهم التي هُجّروا منها المستند إلى القرار الأممي 194.

كما عبّر عن تقديره لحالة التماسك الاجتماعي التي يتميز بها المخيم، مؤكداً أن هذه الروح الوطنية الجامعة تشكل مصدر قوة للمجتمع الفلسطيني، مشددا على ضرورة توفير الدعم اللازم للمؤسسات والمراكز والجمعيات العاملة داخل المخيم، بما يعزز قدرتها على تنفيذ برامجها وخدمة أبناء المخيم.

وفي السياق، أكد أهمية توسيع الشراكات الوطنية والمجتمعية لتحسين جودة الخدمات المقدمة في المخيمات الفلسطينية، على قاعدة الحفاظ على دور «الأونروا» وتفويضها الدولي الممنوح لها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302.

وأشار إلى أن حماية الأونروا والحفاظ على ولايتها يشكلان ضرورة وطنية ودولية لضمان استمرار الخدمات المقدمة للاجئين إلى حين تنفيذ القرار 194 وتحقيق حقهم في العودة والتعويض.

وتناول أبو هولي الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها شعبنا، مؤكداً أن الإجراءات الإسرائيلية وسياسة احتجاز أموال المقاصة واستمرار الضغوط المالية المفروضة على السلطة الوطنية، فاقمت من حدة الأزمة، وانعكست على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين واللاجئين، ما يتطلب تضافر الجهود الوطنية والدولية للتخفيف من آثارها.

وفي ختام الزيارة، ثمن أبو هولي الدور الوطني والمجتمعي الذي تضطلع به اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عين عريك، وجهودها المتواصلة في متابعة قضايا المواطنين وتلبية احتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم.

فتوح: مجازر الاحتلال المتواصلة بحق المدنيين تمثل جريمة حرب مكتملة الأركان

رام الله- الحياة الجديدة- قال رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، إن المجازر المتواصلة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة وآخرها الغارات الإجرامية التي استهدفت شققا سكنية ومنازل مأهولة بالسكان وأسفرت عن استشهاد وإصابة عشرات المواطنين بينهم أطفال ونساء بعضهم قضى حرقا تحت ألسنة النيران تمثل جريمة حرب مكتملة الأركان وجريمة إبادة جماعية وإرهابا منظما تمارسه دولة الاحتلال بحق شعب أعزل.

وأضاف فتوح في بيان صادر عن المجلس الوطني أمس الخميس، أن استهداف العائلات داخل منازلها يكشف العقلية الإجرامية لجيش الاحتلال الذي يتفاخر بقتل النساء والأطفال ويواصل انتهاكاته للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف في تحد سافر لإرادة المجتمع الدولي ولكل التفاهمات والالتزامات السياسية والأمنية القائمة، بما فيها تفاهمات شرم الشيخ.

وأكد أن الإدارة الأمريكية مطالبة بتحمل مسؤولياتها السياسية والأخلاقية والقانونية لوقف هذا العدوان ولجم حكومة الاحتلال، كما دعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات فورية وملزمة لوضع حد لجرائم القتل الجماعي ومحاسبة المسؤولين عنها أمام العدالة الدولية وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب التي شجعت الاحتلال على التمادي في جرائمه بحق الشعب الفلسطيني.

نادي الأسير: قرار «العليا» الإسرائيلية بشأن زيارات الصليب الأحمر للمعتقلين يبقى فاقدا لأثره دون تنفيذه الفعلي

رام الله- الحياة الجديدة- قال رئيس نادي الأسير، عبد الله الزغاري، إن القرار الصادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية باعتبار سياسة حكومة الاحتلال القاضية بمنع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين «غير قانونية»، ورغم ما حظي به من اهتمام، يبقى قراراً فاقداً لأثره العملي ما لم يُترجم إلى إجراءات فعلية تضمن استئناف الزيارات دون إبطاء، وتكفل حماية الأسرى وحقوقهم الأساسية وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وأوضح الزغاري أن أي تقييم حقيقي لهذا القرار يجب أن يقترن بمراجعة جدية للدور المطلوب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبمعالجة أوجه القصور التي شابت تدخلها خلال المرحلة الماضية، بما ينسجم مع حجم الانتهاكات غير المسبوقة التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون ومعسكرات الاحتلال.

وشدد، على أن هذا القرار لا يمكن أن يشكل بأي حال من الأحوال غطاءً أو مبرراً لتجاهل الدور الذي مارسته وما تزال تمارسه المحكمة العليا الإسرائيلية في إضفاء الشرعية القانونية على سياسات الاحتلال وانتهاكاته الجسيمة، وفي تكريس منظومة الإفلات من العقاب. كما لا يمكن فصله عن السياق الأوسع الذي أسهمت فيه مؤسسات القضاء الإسرائيلي، بدرجات متفاوتة، في ترسيخ الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الجرائم الواقعة بحق الأسرى والمعتقلين.

وأضاف أن المنظومة القضائية الإسرائيلية لعبت، منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية، دوراً أكثر وضوحاً وخطورة في توفير الغطاء القانوني لاستمرار الانتهاكات الجسيمة بحق الفلسطينيين، وهو ما يتجلى في جملة القرارات والإجراءات القضائية التي مست حقوقهم الأساسية وحرياتهم.

كما أشار إلى أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية تواصل أداء دورها كأحد أبرز أدوات نظام الفصل العنصري الاستعماري، من خلال تكريس الاعتقال التعسفي، والمساهمة في ترسيخ منظومة التعذيب وسوء المعاملة داخل السجون، وانتهاك أبسط ضمانات المحاكمة العادلة والحقوق الأساسية للمعتقلين.

وجدد التأكيد على أهمية مواصلة الجهود والمطالبات الأممية الرامية إلى تفكيك هذه المحاكم باعتبارها جزءاً بنيوياً من منظومة القمع والسيطرة الاستعمارية.

وأكد، أن مستوى الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون منذ بدء حرب الإبادة بلغ مستويات غير مسبوقة وخطيرة، بحيث باتت تشكل تهديداً مباشراً لحياتهم وكرامتهم الإنسانية. فسياسات التجويع المتعمد، والحرمان من الرعاية الطبية، وانتشار الأمراض والأوبئة، إلى جانب التعذيب الممنهج والتنكيل اليومي والمعاملة القاسية والمهينة، أفضت إلى استشهاد أكثر من مئة أسير ومعتقل، أعلن عن هويات 89 منهم حتى الآن، في مؤشر خطير على حجم الجرائم المرتكبة داخل منظومة الاعتقال الإسرائيلية.

وجدد الزغاري، دعوته إلى المنظومة الحقوقية الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وآلياتها المختصة، والمؤسسات الحقوقية الدولية، إلى الانتقال من مرحلة الرصد والتوثيق وإصدار التقارير إلى اتخاذ خطوات عملية وفاعلة تفضي إلى محاسبة دولة الاحتلال ومساءلتها عن الجرائم المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. وأكد أن استمرار عجز المجتمع الدولي عن فرض المساءلة يعكس اختلالاً عميقاً في منظومة العدالة الدولية، في ظل تغليب منطق القوة والمصالح السياسية على مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، واستمرار الدعم الذي توفره بعض القوى الدولية لسياسات الاحتلال، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار إلى أن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال لا تقتصر آثارها على الشعب الفلسطيني فحسب، بل تتجاوز ذلك لتطال المدافعين عن حقوق الإنسان والمتضامنين مع القضية الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم، بما يعكس اتساع دائرة الاستهداف والانتهاك التي تفرضها سياسات الاحتلال.

يُذكر أن عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال بلغ نحو 9500 أسيرٍ ومعتقل، بينهم 3324 معتقلاً إدارياً، و90 أسيرة، ونحو 360 طفلاً، إضافة إلى 1316 معتقلاً تصنفهم سلطات الاحتلال ضمن فئة «المقاتلين غير الشرعيين»، وذلك في ظل استمرار حملات الاعتقال الواسعة وتصاعد الجرائم المرتبطة بجريمة الإبادة المتواصلة على قطاع غزة.

الجامعة العربية تحذر من مُخططات وسياسات الاحتلال التي تهدد أمن واستقرار المنطقة

القاهرة- وفا- حذرت الأمانة العامة للجامعة العربية، من مُخططات وسياسات ومُمارسات الاحتلال التي تنتهك القانون الدولي وتتحدّى الإرادة الدولية وتُعرقل جهود المُجتمع الدولي للتسوية السلمية لقضايا المنطقة وفي مُقدّمتها القضية الفلسطينية، وتُهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم. وقالت الأمانة العامة في بيان لها صادر عن «قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة» بالجامعة أمس الخميس، إن ذكرى «النكسة» هذا العام تأتي في ظلّ استمرار وتصعيد العدوان الإسرائيلي وتهديد أمن واستقرار المنطقة عبر حرب الإبادة التي تشنّها ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والمُضيّ في تنفيذ مخططات الضمّ والتوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلّة، والتدمير الشامل وتوسيع احتلالها في جنوب لبنان، والاعتداء على الأراضي السورية في إطار تنفيذ مُخططات حكومة الاحتلال الإسرائيلي اليمينية والتي تؤكدها تصريحات مسؤوليها المُتطرّفين بإقامة ما يُسمّى بـ «إسرائيل الكُبرى».

وأكدت الأمانة العامة في بيانها، إن الذكرى التاسعة والخمسين للعدوان الإسرائيلي الغاشم في الخامس من حزيران/يونيو لعام 1967 على عدّة دول عربية فيما يُعرف بـ(النكسة) وأدّى إلى احتلال مساحات واسعة من الأراضي العربية والقتل والتهجير بحق أهلها، والتي مازالت تداعياتها وانعكاساتها وآثارها الكارثية مُستمرة ومُتصاعدة حتى يومنا هذا باستمرار احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة والجولان السوري وما تلاه من توسيع عدوانها واحتلال المزيد من الأراضي في جنوب لبنان، في انتهاكٍ صارخ ومُتواصِل لكافة الأعراف والمواثيق والقرارات الدولية وفي مُقدّمتها قراريّ مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967 و338 لسنة 1973، اللذين ينصّان على انسحاب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من الأراضي التي احتلتها عام 1967، مؤكدا على المبدأ الراسخ في القانون الدولي بعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوّة أو التهديد باستخدامها، وأن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة هو إنهاء الاحتلال لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية المُحتلّة منذ الخامس من حزيران/يونيو 1967 وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وفق رؤية حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومُبادرة السلام العربية.

كما طالب البيان، المُجتمع الدولي، دولاً ومُنظمات، بالضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف عدوانها وجميع إجراءاتها غير القانونية وانسحاب جيش الاحتلال من كافة الأراضي المُحتلّة منذ عام 1967، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية وإخلاء المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المُحتلّة، وقيام إسرائيل بدفع التعويضات عن الأضرار الناجمة عن احتلالها غير القانوني، كما تُطالب الأمانة العامة جميع الدول بعدم تقديم أيّة مُساعدة لإسرائيل من شأنها أن تُسهم في استمرار الاحتلال، وذلك اتساقاً مع فتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية الاحتلال وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والتزاماً بقيم العدالة والإنصاف وفي سبيل تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

رام الله: انطلاق أعمال مؤتمر المانحين للشرطة

رام الله- الحياة الجديدة- انطلقت في مدينة رام الله، أمس الخميس، أعمال مؤتمر المانحين للشرطة الفلسطينية، بحضور وزير الداخلية اللواء زياد هب الريح، ومدير عام الشرطة اللواء علام السقا، ورئيسة بعثة الشرطة الأوروبية كارين لميدال، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى، وخبراء فنيين من الدول والجهات المانحة والشريكة، ومكتب مستشار الوزير لتنسيق المساعدات ووحدة التخطيط الاستراتيجي والتطوير، إضافة إلى عدد من مساعدي مدير عام الشرطة، والمفتش العام والإدارات المتخصصة والضباط.

واستعرضت جلسات المؤتمر التقدم الذي حققته الشرطة الفلسطينية، وتعزيز الشراكات الدولية، ودعم الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير العمل الشرطي، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز الأمن والنظام العام والتطوير المؤسسي من خلال دعم جهاز الشرطة، وتعزيز قدرات العاملين فيه. وفي كلمته، نقل الوزير هب الريح للحضور تحيات الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء محمد مصطفى، ودعمهما الكامل لكافة الجهود الوطنية والمهنية الرامية إلى تطوير المؤسسات الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، ورفع كفاءة الأداء الأمني، وترسيخ ثقة المواطن بالمؤسسة الأمنية والشرطية.

وتحدث عن التحديات التي تواجه عمل الشرطة، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها في حماية المجتمع والاستجابة لاحتياجات المواطنين، مؤكدا أهمية تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي استنادا إلى الأولويات الوطنية والنتائج العملية.

وقال إن الشرطة، وبرغم محدودية الإمكانات والظروف الاستثنائية، أثبتت مهنيتها في الميدان من خلال حفظ الأمن والنظام العام، والتعامل مع البلاغات والشكاوى، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، والاستجابة السريعة للحوادث والطوارئ في مختلف المحافظات. وأضاف هب الريح أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على تعزيز الأداء العملياتي والمهني، وتطوير قدرات التحقيق الجنائي، وتحسين بيئة العمل في مراكز الشرطة، ورفع جاهزية الكوادر البشرية، وتطوير البنية التحتية والمعدات والأنظمة الفنية والتقنية. وأعرب عن شكره وتقديره لكافة الشركاء الدوليين على دعمهم المستمر للشرطة الفلسطينية، معرباً عن أمله بأن يثمر المؤتمر عن تفاهمات عملية ودعم أكثر تركيزا، يسهم في سد الاحتياجات وتعزيز الجاهزية الشرطية وخدمة المواطن الفلسطيني.

من جانبه، أكد اللواء السقا أن الشرطة وضعت خطة واضحة المعالم، وتعمل على تنفيذها رغم التحديات المتزايدة والمعقدة التي تواجهها، موضحا أن الشرطة تواصل تطوير قدراتها البشرية والتقنية وتعزيز أدائها من أجل حفظ الأمن وحماية المواطنين، وإنفاذ القانون ومكافحة الجريمة بكافة أشكالها.

وأشار إلى أن الشرطة ماضية في تعزيز الأمن وتحقيق والاستقرار، ودعم صمود المواطنين والمؤسسات الوطنية، وعدم السماح بالعودة إلى مظاهر الفوضى أو إضعاف سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته. وشدد السقا على الحاجة المستمرة لتضافر الجهود الدولية لدعم خطط التطوير والبناء، خاصة في مجالات بناء القدرات والتدريب المتخصص، وتطوير البنية التحتية الشرطية، وتعزيز القدرات اللوجستية، وتحديث الأنظمة التقنية والتحول الرقمي، وتطوير قدرات التحقيق والأدلة الجنائية، ودعم الشرطة المجتمعية وتعزيز الشراكة مع المواطنين.

وتطرق إلى المشاريع المنفذة بدعم الدول والجهات المانحة، والتي أسهمت بشكل مباشر في تعزيز صمود المؤسسة الشرطية، ورفع قدرتها على مكافحة الجريمة، وتحسين جودة الخدمات وتطوير الأداء المؤسسي، مؤكداً أن رؤية الشرطة تتمثل في بناء مؤسسة شرطية عصرية ومهنية قادرة على مواجهة التحديات، وتحظى بثقة المواطنين، وتعمل وفق أفضل الممارسات الدولية في مجال إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان.

وشدد على أن دعم المانحين لهذه الرؤية يشكل استثمارا حقيقيا في خطة إصلاح وتطوير متكاملة تهدف إلى بناء شرطة فلسطينية عصرية لدولة فلسطين، قادرة على تحقيق تطلعات شعبها وتعزيز أمنه واستقراره، مثمنا دور الدول الصديقة والجهات الداعمة للشرطة الفلسطينية.

بدورها، أكدت كارين لميدال استمرار دعم الاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة الأوروبية للشرطة الفلسطينية، بما يمكنها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ خططها في حفظ الأمن والنظام العام، والتركيز على الأولويات الضرورية لمواجهة التحديات والظروف الصعبة التي تعمل في ظلها.

وشددت على أهمية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وتمكين المواطن الفلسطيني من الحصول على الخدمات الأمنية والشرطية التي يستحقها بما يحفظ كرامته وحقوقه.

كما أشارت إلى التطور الملحوظ في أداء الشرطة الفلسطينية على مستوى تقديم الخدمات والحضور الميداني اللافت، مؤكدة أهمية تعزيز قدراتها وأدواتها بشكل مستمر.

وشهد المؤتمر تقديم عروض متخصصة حول المشاريع والأولويات التي تحتاجها الشرطة الفلسطينية لتعزيز قدراتها المؤسسية والتشغيلية، بما يشمل تطوير قدرات العاملين، وتحديث البنية التحتية، وتوفير الاحتياجات اللوجستية والتقنية، بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويسهم في تعزيز الأمن والنظام العام، ومكافحة الجريمة، وترسيخ سيادة القانون، وصون حقوق المواطنين وكرامتهم.

حجاوي يؤكد أهمية الدعم الألماني لقطاع الحكم المحلي ويدعو لتوسيع مجالاته

رام الله- الحياة الجديدة- أكد وزير الحكم المحلي سامي حجاوي، أهمية الدعم المقدم من خلال الحكومة الألمانية لقطاع الحكم المحلي بشكل خاص، والذي أسهم في دعم مساعي الوزارة نحو تعزيز قدرات الهيئات المحلية، وتمكينها من القيام بمهامها، بما يلمس أثره المواطن على الأرض عبر تنفيذ مشاريع تطويرية وتنموية، أسهمت في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

جاء ذلك خلال لقاء عقده في مدينة رام الله، أمس الخميس، مع المستشار أول للسياسات في الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ماريو ستووم، ومدير التعاون الإنمائي الألماني مارتن ماوت، ومدير برنامج الإصلاح في الحكم المحلي جهاد الشخشير، ومنسق المشاريع في بنك التنمية الألماني وضاح حمد الله، بحضور مدير عام صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية محمد الرمحي، ومستشاري الوزير. وأشاد حجاوي بالبرامج المدعومة من خلال الحكومة الألمانية لتطوير قطاع الحكم المحلي كبرنامج تطوير وإصلاح الحكم المحلي بمرحلته الثانية، سواء من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية، أو دعم توجهات الوزارة نحو تطبيق اللامركزية بالتعاون مع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة، بما يسهم في رفع كفاءة الهيئات المحلية وتحسين أدائها، إضافة إلى دعم برامج الصندوق، خاصة تطوير البلديات بمراحله المختلفة، وبرامج التعافي والتشغيل وغيرها.

وأثنى على الدعم المقدم في مجال التحول الرقمي، خاصة من خلال مشروع الحوكمة الرقمية الشاملة (INDIGO)، الذي ساهم في تطوير حلول وخدمات رقمية مبتكرة، وبناء قدرات العاملين في المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، بما ينسجم مع توجهات الحكومة نحو التحول الرقمي وتطوير الخدمات العامة. ودعا إلى توسيع مجالات التعاون والدعم خلال المرحلة المقبلة، وزيادة حجم التمويل المخصص لقطاع الحكم المحلي، بما يمكن الوزارة والهيئات المحلية من تنفيذ المزيد من المشاريع الحيوية والتنموية، وتعزيز قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، ومواجهة التحديات القائمة خاصة في قطاع غزة. بدوره، عبر ستووم عن ارتياحه للنتائج المتحققة على الأرض والتي أثمرت نتيجة التعاون الإيجابي والبناء على مدار السنوات الماضية، والتي أسهمت وبشكل كبير في تحسين جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، مؤكدا مواصلة الدعم خلال المرحلة المقبلة، وبما يدعم جهود الوزارة وتوجهاتها.